المعيار المحاسبي الدولي(IFRS9) وعقبات تطبيقه في القطاع المصرفي العراقي

هند حاتم علي
جامعة بغداد
Hind.h@uobaghdad.edu.iq

صدام حمدان عكض
كلية دجلة الجامعة
Sadam.hamdan@duc.edu.iq

علي محمود حسن
كلية مدينة العلم الجامعة
Alimahmood89888@gmail.com

الخلاصة :

سعى البحث الى اكتشاف درجة تطبيق احد المعايير الدولية الالزامية التطبيق في القطاع المصرفي العراقي وكان التساؤل الرئيسي للبحث الى اي مدى استطاعت المصارف العراقية التجارية الخاصة من تلبية متطلبات تطبيق معيار IFRS9؟

ولتحقق هدف البحث والاجابة على تساؤله فانه افترض ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من صعوبة في تطبيق المعايير الدولية ومنها معيار IFRS9 ، وتوصل البحث وعن طريق استخدام المنهج الوصفي الى ان مصرف الشرق الاوسط للتنمية والاستثمار اهتم بالأعتراف بفروقات تقيم الموجودات المالية (حقوق الملكية) المقاسة بالقيمة العادلة ضمن الارباح والخسائر او حسب اختيار الوحدة الاقتصادية اظهار تلك الفروقات ضمن الدخل الشامل وذلك كون هذه الفروقات تأثر بشكل اساسي على القوائم المالية وعلى حقوق الملكية بشكل خاص التي تعتبر من اهم احتياجات مستخدمي المعلومات.

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي، المصارف، محاسبة التحوط، الدخل الشامل.

The international accounting standard (IFRS9) and obstacles to its application in the Iraqi banking sector

Hind Hatem Ali
Baghdad university

Saddam Hamdan akdh
Dijlah university college

Ali mahmood hasen
Madenat Alelem university college

Abstract:

The research sought to discover the degree of application of one of the international standards that are mandatory for application in the Iraqi banking sector, the main research question was to what extent were Iraqi private commercial banks able to meet the requirements of applying the IFRS9 standard?

In order to achieve the goal of the research and answer that his question, he assumed that the Iraqi banking sector means that it is difficult to apply international standards, including the IFRS9 standard, and the research, through the use of the descriptive approach, concluded that the Middle East Bank for Development and Investment was interested in recognizing the differences in evaluating financial assets (property rights) measured at fair value. Within the profits and losses or according to the choice of the economic unit, show those differences within the comprehensive income, because these differences mainly affect the financial statements and property rights in particular, which is one of the most important needs of information users.

key words: The international accounting standard, banks, hedge accounting, comprehensive income .

المقدمة :

معايير المحاسبة الدولية تشكل أساسًا أساسيًا للتقارير المالية الشفافة والموحدة على مستوى العالم. تهدف هذه المعايير، المعروفة بالاختصار IFRS (International Financial Reporting Standards)، إلى تحقيق توحيد وتنسيق عمليات التقارير المالية للشركات والمؤسسات عبر الحدود.

IFRS توفر إطارًا موحدًا لتقديم المعلومات المحاسبية، مما يسهم في تحقيق مستويات عالية من الشفافية والمقارنة بين الشركات المختلفة والتحسين في جودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين والجمهور. تمكن هذه المعايير الشركات من الامتثال لأفضل الممارسات الدولية وتعزز ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى.

رغم فوائدIFRS ، يواجه الشركات والمحاسبين تحديات في تنفيذها. يتطلب التحول إلى هذه المعايير تكييف الأنظمة والعمليات المحاسبية الحالية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين.

يتعين أيضًا التعامل مع تفاصيل فنية دقيقة والتأكيد على التوازن بين الامتثال والتكلفة الناتجة عن تنفيذ هذه المعايير.

ان معيار IFRS9 يخص الجهاز المصرفي والذي يعد عصب اقتصاديات الدول المتقدمة وحتى النامية، فترصين وحماية هذا الجهاز يمكن ان تنعكس بالايجاب على حماية اقتصاد الدولة، لذلك فان اغلب الدول وعن طريق بنوكها المركزية جعلت المعيار الزامي التطبيق وحدد مواعيد نهائية لتطبيقة على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

إن المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) يعد إطارًا مهمًا للتعامل مع الأصول المالية والالتزامات في القطاع المصرفي. يهدف IFRS 9 إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز قدرة المستثمرين على فهم المخاطر المالية.

مشكلة البحث :

تعاني الشركات العراقية ومنها المصارف من صعوبة في تطبيق المعايير الدولية، ولمعيار IFRS9 اهمية كبيرة في تنظيم العمل المصرفي وله متطلبات قد يصعب على الجهاز المصرفي العراقي تلبيتها، وتتضح المشكلة في كون هذا المعيار الزامي التطبيق، لذلك فان مشكلة البحث ان تصاغ بالتساؤل الاتي :

الى اي مدى استطاعت المصارف العراقية التجارية الخاصة من تلبية متطلبات تطبيق معيار IFRS9؟

اهمية البحث :

يكتسب البحث اهميته من خلال حدوده المكانية اذ انه ناقش تطبيق معيار IFRS9 في البيئة العراقية والتي تتسم بعدم الاستقرار وعلى جميع الاصعدة وفي القطاع المصرفي الذي يعد من اهم القطاعات الاقتصادية وانشطها في الاقتصاد العراقي فضلا عن ان البحث سوف يحاول الحصول على بيانات من واقع عمل القطاع المصرفي ومن ثم فانه سوف يتوصل الى نتائج حقيقية.

اهداف البحث :

1 . اكتشاف مدى واقع تطبيق المعايير الدولي التاسع الالزامي التطبيق في القطاع المصرفي العراقي.

2 . معرفة اي من فقرات المعيار صعبة التطبيق في الوقت الحالي.

3 . تضمين الاطار النظري للبحث ببعض الاراء النقدية.

4 . تسليط الضوء على تجارب بعض الدول في تطبيق المعيار والفوائد المترتبة على تطبيقه.

فرضية البحث :

أن المصارف المحلية في العراق لا تتبنى متطلبات تطبيق المعايير الدولية للأبلاغ المالي خصوصاً معيار (IFRS9)

منهج البحث :

سوف يعتمد البحث المنهج الوصفي عن طريق وضع تساؤلات تخص تطبيق المعيار الدولي IFRS9 والحصول على اجابات لهذه التساؤلات من التقارير السنوية للمصرف عينة البحث.

حدود البحث :

1 . الحدود المكانية : وتكون من مصرف الشرق الاوسط للتنمية والاستثمار وفق لاسلوب دراسة الحالة.

2 . الحدود الزمانية : سلسلة زمنية تبداء من تاريخ الزام البنك المركزي العراقي للمصارف العراقية التجارية الخاصة بتطبيق معيار IFRS9 ولغاية العام 2021.

الدراسات السابقة :

1. دراسة (صالح ورشيد، 2021) " أثر تطبيق معيار الادوات المالية (IFRS9) في الحد من عدم تماثل المعلومات – دراسة كمية على عينة من المصارف المحلية والعربية "

يتناول هذا البحث أثر تطبيق المعيار IFRS9 في تقليل عدم تماثل المعلومات في القوائم المالية المنشورة للبنوك المحلية والعربية، ويهدف البحث إلى اختبار أثر تطبيق IFRS9 على عدم تماثل المعلومات. ولتحقيق هذا الهدف فرض البحث أن تطبيق IFRS9 يؤثر في تقليل عدم تماثل المعلومات. من خلال صياغة مؤشر لقياس مستوى عدم تماثل المعلومات في التقارير السنوية لعينة مكونة من (120) مصرفاً عربياً مسجلاً في أسواق المال العربية للفترة (2018 و2019) حسب تقرير التصنيف الصادر عن اتحاد المصارف العربية. وتم استبعاد 20 بنكاً لا تتوفر لديها بيانات كافية في تقاريرها المالية السنوية فيما يتعلق بتطبيق المعيار IFRS9 ، وتم استخدام نموذج الانحدار لقياس أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 على مستوى عدم تناسق المعلومات. أظهرت نتائج البحث وجود تأثير كبير على بعض بنود المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 في حين أن معظم البنود ليس لها تأثير كبير في الحد من عدم تماثل المعلومات مما يدل على تأثير ضعيف

نسبيا على تطبيق المعيار IFRS9 في سياق عدم تماثل المعلومات بسبب ما يعزى إلى تباين المعلومات. القوائم المالية المنشورة للمصارف العربية. ويوصي البحث بتوجيه نية البنوك المحلية والعربية من خلال توسيع وترشيد آليات تطبيق المعيار التاسع من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة. كما يمكن أن يضيف البحث إلى الأدبيات المالية والمصرفية العربية في مجالات الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر والتحوط وتطوير التقنيات المصرفية الحديثة لتمكين تحقيق عدم تناسق المعلومات في البيئة المصرفية المحلية والعربية.

2. دراسة (اسماعيل وعلي، 2021) " الامكانات والتحديات لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في المصارف الليبية والعراقية – دراسة مسحية

يهدف البحث إلى إظهار الإمكانات المتوفرة في القطاع المصرفي العراقي والليبي لتطبيق معيار (IFRS9). بالإضافة إلى ذلك يهدف إلى التعرف على أهم التحديات التي قد تواجه تطبيق ذلك المعيار في تلك البنوك، والتفاوت في تطبيق ذلك والتحديات في العراق وليبيا. ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد استمارة استبيان من قبل الباحثين تتضمن أربعة أبعاد لقابلية التطبيق وخمسة من أهم التحديات التي تواجه ذلك التطبيق. وتضم عينة البحث ثمانية بنوك عراقية وسبعة بنوك ليبية. وقد تم استرجاع (185) استمارة صالحة للتحليل من مجموع النماذج الموزعة على المحاسبين والإداريين في تلك البنوك خلال عام 2020. وقد خلص البحث إلى أن هناك اتفاق بين أفراد عينة البحث على أهمية توافر الإمكانيات المادية والبشرية والفنية، بالإضافة إلى دعم الجهات الحكومية الخارجية في تعزيز تطبيق معيار (IFRS9) في البنوك العراقية والليبية. بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من التحديات التي تعيق نجاح هذا التطبيق. وأهم هذه التحديات هو قيود التكلفة. كما توصل البحث إلى وجود تباين بين البنوك العراقية والليبية من حيث إمكانيات التطبيق، بينما لا يوجد فرق بين هذه البنوك من حيث التحديات، ويوصي الباحثون بضرورة تكثيف الجهود في البنوك لجعل (IFRS9) التطبيق ناجح.

3. دراسة (اسماعيل حسين، 2023) " أثر تبني معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) على تكلفة رأس المال – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية "

نظرا لحداثة تطبيق (IFRS9) في البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، هدف البحث إلى بيان أثر اعتماد (IFRS9) على تكلفة رأس المال، وتم فحص العلاقة بين المتغيرين واختبارها ضمن عينة من المصارف العراقية ضمن سوق العراق للأوراق المالي. وتكونت العينة من (12) مصرف، وللفترة من (2011–2020) بمتوسط (120) مشاهدة، بناءً على بيانات (2021)، وتم تقدير صافي الربح للعام (2022) باستخدام (التنبؤ: خبير نماذج السلاسل الزمنية)، وتم تحديد هذه العينة وفق شرطين أساسيين: توفر البيانات المالية لعام (2021) واستمرار البنوك في نشر بياناتها المالية للسنوات المحددة في البحث دون انقطاع. لا يتم تطبيق المعيار، وتم قياس تكلفة رأس المال على أساس المتوسط المرجح لتكلفة معادلة رأس المال، وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية بين تطبيق المعيار IFRS9 وتكلفة رأس المال، كذلك لما له من تأثير سلبي لتبني معيار (IFRS9) على تكلفة رأس المال، مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى اعتماد معيار (IFRS9) في البنوك العراقية كلما انخفضت تكلفة رأس المال، لذا يوصي البحث بضرورة زيادة وعي المصارف العراقية بأهمية تطبيق معيار (IFRS9) لما له من أثر إيجابي على استقرار الأسواق المالية من خلال التحوط ضد مخاطر الائتمان، وهو ما ينعكس على كسب ثقة المودعين والمساهمين، وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال.

4. دراسة (اسماعيل وحسين، 2023) " أثر تبني معيار الادوات المالية (IFRS9) على الافصاح السردي – دراسة تطبيقية على المصارف العراقية

يهدف البحث إلى بيان أثر اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على مستوى الإفصاح السردي. تناول البحث عينة مكونة من (12) مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وللمدة من (2011–2020) بمتوسط (120) مشاهدة. وبالاعتماد على بيانات (2021) بلغ صافي الربح وتم تقدير العام (2022) باستخدام (التنبؤ: خبير نماذج السلاسل الزمنية). وتم التوصل إلى النتائج التطبيقية للبحث من خلال استخدام الأساليب الإحصائية وتحليل محتوى التقارير المالية للمصارف. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين تطبيق المعيار IFRS9

والإفصاح السردي (بجميع أبعاده)، كما أن هناك تأثير معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على مستوى الإفصاح السردي، مما يعني أن كلما ارتفع مستوى تطبيق معيار (IFRS9) في البنوك كلما ارتفع مستوى الإفصاح عن المعلومات السردية، لذا يوصي البحث بضرورة العمل على تطوير القدرات الفكرية والمهنية للعاملين في البنوك التي تطبق معيار (IFRS9). ، زيادة اهتمام البنوك بالإفصاح السردي لما له من آثار إيجابية على نتائج أنشطة المصرف.

5. دراسة (عبد الله وحسين، 2023) " العلاقة بين جودة الارباح وتعقيد التقارير المالية في ظل معيار (IFRS9) – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية "

يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين جودة الأرباح ومدى تعقيد التقارير المالية في ظل معيار (IFRS9) ضمن القطاع المصرفي العراقي. وبلغ عدد الملاحظات (165) واعتمد الباحث في قياس جودة الأرباح على التحفظ المحاسبي على وفق القيمة السوقية لحقوق الملكية مقارنة بالقيمة الدفترية. وخلص البحث من خلال خسائر الائتمان إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وتعقيد التقارير المالية، وأن هذه العلاقة تصبح أكثر سلبية مع اعتماد المعيار (IFRS9).

6. دراسة (السراج والعبدون، 2023) " أثر تبني معيار (IFRS9) في مستوى الاداء المالي في المصارف العراقية – بحث تطبيقي "

هدفت الدراسة إلى التعرف على نموذج خسائر الأصول وفق المعيار (IFRS9) ومدى تأثيره على الأداء المالي للمصارف، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الأساليب الوصفية والإحصائية والاستدلالية وفق البرنامج الإحصائي (SPSS) لفحص العلاقة و التأثير بين متغيرات الدراسة، والتي خلصت إلى أن هناك علاقة بين المعيار (IFRS9) والأداء المالي المتمثل بالملاءة المالية، بينما لا توجد علاقة بالربحية والتوظيف المالي، وتوجد علاقة إيجابية التأثير المباشر للمعيار (IFRS9) على ملاءة المصارف عينة الدراسة، حيث يعود السبب إلى ارتفاع خسائر الائتمان المتوقعة، أي زيادة مخصص التحوط دون حدوث خسائر ائتمانية متوقعة، أصبح البنك أكثر ملائمة وأوصت الدراسة بضرورة قيام المركزي العراقي بزيادة الهيئات التفتيشية لمتابعة تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل جيد للتأكد من جودة قدرة البنوك على مواجهة الضغوط الاقتصادية.

التأصيل النظري لمعيار IFRS9

اولاً . الخلفية التاريخية ومفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

في أبريل 2001 اعتمد مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB معيار المحاسبة الدولي IAS 39 الادوات المالية الاعتراف والقياس الصادر في مارس 1999، واستهدف IASB أن يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الادوات المالية محل المعيار المحاسبي الدولي 39 بالكامل، ومع ذلك فان المجلس باستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS 39 بثلاث مراحل رئيسية، وان يتم اصدار كل مرحل من المعاير الدولية للتقارير المالية 9 لتحل محل المتطلبات المقابلة في معيار المحاسبة الدولي 39 وفي نوفمبر 2009 اصدر IASB المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 المتعلقة بتصنيف وقياس الاصول المادية والمالية (IFRS 9 , IASB , August 2020)

وفي اكتوبر 2010 اضاف المجلس المتطلبات المتعلقة بكلاً من القيام بتصنيف الالتزامات وقياسها، فضلاً عن كيفية تفسير التغيرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية على الالتزامات المالية المصنفة ضمن خيار القيمة العادلة، وكذلك قرر المجلس في نفس التاريخ المضي قدماً دون تغير في معيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق بمتطلبات الغاء الاعتراف بالاصول والالتزامات المالية وبسبب هذه التغيرات قام المجلس باعادة هيكلة المعيار الدولي للتقارير المالية.

وفي نهاية عام 2011 قام المجلس بتأجيل تاريخ السريان الالزامي IFRS 9 وفي نوفمبر 2013 اضاف المجلس فصل محاسبة التحوط وان يسمح المعيار IFRS 9 لاي كيان ان تختار سياستها المحاسبية لتطبيق متطلبات محاسبية التحوط لمعيار الدولي للتقارير المالية 9 او الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبية التحوط في معيار المحاسبة الدولي 39، وفي يوليو 2014 أصدر المجلس النسخة المكتملة من المعيار IFRS 9 ، كما أضاف المجلس متطلبات انخفاض القيمة المتعلقة بالمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة على اصولها والتزاماتها المالية، كما تم تحديد تاريخ سريان الزامي جديد.

وفي مايو 2017 عندما تم اصدار المعيار 17 عقود التأمين، تم تعديل IFRS 9 بخصوص المسؤولية المالية في ظروف محددة، وفي أكتوبر 2017 تم تعديل المعيار IFRS 9 من خلال ميزات الدفع المسبق، والتعديلات تحدد أن الاصول المالية ذات ميزات الدفع المسبق مؤهل للقياس بالتكلفة المطفاه أو بسعر القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

وفي سبتمبر 2019 عدل المجلس المعيار IFRS 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 من خلال اصدار معيار معدل الفائدة لتقديم استثناءات محددة لمتطلبات محاسبية التحوط في المعيار IFRS 9 ، وفي اغسطس 2020 اصدر المجلس اصلاحات أخر لمعيار سعر الفائدة المرحلة الثانية الذي استتبعه تعديل المتطلبات الواردة في المعيار IFRS 9 ، فيما يتعلق بالتغيرات المطلوبة للادوات المالية وعلاقات التحوط (IFRS 9, OP,Cit)

ثانياً . الهدف من المعيار (9) الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية

1- التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الاصول .

2- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) (Expected Credit losses) فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية .

3- احتساب القيمة العادلة اللأدوات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية (فرج , 2014 : 85)

ثالثاً . أهمية تطبيق المعيار الدولي التاسع :

تطبيق معيار IFRS9 يتوقع أن يكون له تأثيرًا كبيرًا على الودائع والقروض في المصارف، مما يؤدي إلى تحسين الثقة وتعزيز الحماية المالية. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يؤثر على إعادة تقييم الأدوات المالية وحساب المخصصات الائتمانية، مما يتطلب إجراءات حوكمة فعّالة لضمان التطبيق السليم. تعتبر الودائع أحد أهم مصادر التمويل للمصارف، وتطبيق IFRS9 سيعزز الثقة لدى المودعين. فإن فهم دقيق للمخاطر المالية وتوفير ضمانات أكثر سيؤدي إلى زيادة الثقة في المصارف وزيادة التحمل للمخاطر. فيما يتعلق بالقروض، سيؤدي تطبيق المعيار إلى دراسة أكثر دقة للملاءة الائتمانية للعملاء. هذا يساهم في توفير حماية أكبر للمصارف من المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الوفاء بالتزامات المقترضين.

يُتوقع أن يؤدي تطبيق IFRS9 إلى إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة وحساب المخصصات الائتمانية. هذا التغيير سينعكس على الميزانية الختامية للمصارف، مما يتطلب منها الالتزام بمفاهيم أوسع في إدارة المخاطر الائتمانية.

تشدد الحاجة إلى إجراءات حوكمة قوية لدي المصارف لضمان تحقيق تطبيق سليم لمعيار .IFRS9. يتعين على المؤسسات تطوير إطار حوكمي يتسم بالشفافية والمسؤولية لتلبية متطلبات المعيار. (https://uabonline.org/ar/)

رابعاً . متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)

يتطلب المعيار IFRS 9 نهجاً من ثلاثة مستويات حسب اصدار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وتتمثل فيما توضيح لمتطلبات المعيار : (صالح ورشيد، 2021 : 80)

1. تصنيف وقياس الاصول والالتزامات المالية

يتبنى المعيار IFRS 9 منهجاً منطقياً عند الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية، حيث يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح الشركة طرفاً في الشرط التعاقدي الخاص بالادوات المالية، كما يجب على الشركة تصنيف الاصول والالتزامات المالية عند الاعتراف بها.

2. انخفاض القيمة في الادوات المالية

يتبنى المعيار IFRS 9 نهجاً وطريقة مختلفة عند معالجة الخسائر التي تنتج عن انخفاض القيمة للأدوات المالية، والتي تستند على الاعتراف بالخسائر قبل حدوثها، مما ينتج عنه تقديم نظرة مستقبلية تضمن تقييم دقة التنبؤ بالخسائر المتوقع حدوثها في الوقت المناسب.

3. محاسبة التحوط

يتضمن المعيار IFRS 9 تعديلاً جوهرياً في المعالجات المحاسبية مع مزيد من الافصاح عن انشطة إدارة المخاطر، ويعد ذلك تغيير هيكلي في المعالجة المحاسبية للتحوط، مما يمكن المؤسسات والوحدات الاقتصادية من أن تفصح بشكل أفضل عن تقاريرها المالية الخاصة (حسونة، 2017 : 23).

وأوضح (نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، 2018) أن المنشأة تقوم بتصنيف الالتزامات المالية طبقاً للمعيار IFRS 9 بعنوان

الادوات المالية – الاعتراف والقياس بالتكلفة المستهلكة محسوبة بطريقة الفائدة الفعلية فيما عدا :

أ . الالتزام المالي الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

ب . الالتزام المالي الذي ينشأ عندما لا تكون عملية نقل الاصل مؤهلة لألغاء الاعتراف

ج . عقود الضمان المالية .

د. الالتزامات التي ترتبط بالقروض .

هـ . المقابل المادي الناتج عن الاستحواذ ويتم قياس بالقيمة العادلة وأي تغيرات يتم الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر

رابعا . هدف ونطاق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS 9) :

1 . هدف المعيار : الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية عن الأصول المالية والالتزامات المالية التي ستقدم معلومات ذات صلة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييمهم للمبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، ويجب على جميع المنشآت تطبيق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية.

2 . نطاق معيار (IFRS 9) : أوضح (المركزي المصري 2018) ان اكثر ما يميز المعيار (IFRS 9) أنه متاح تطبيقة على جميع المنشأت وجميع الادوات المالية ماعدا ما لا يشترط عليه تطبيق معيار أخر.

وأوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية إن نطاق المعيار (IFRS 9) بعنوان الادوات المالية – الاعتراف والقياس يشمل:

أ . القروض والتسهيلات الائتمانية .

ب . كافة الأدوات المالية المعترف بها بالتكلفة المستهلكة .

ج . أدوات الدين المسجلة للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

د . عقود الضمانات المالية .

هـ . ارتباطات القروض .

و . الارصدة المدينة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة .

ز .كمبيالات القبول واعتمادات الاستيراد المعزز المدرجة ضمن الالتزامات العرضية .

ويستثنى من نطاق المعيار :

1. الودائع لدى البنوك التي تستحق خلال اشهر أو اقل من تاريخ المركز المالي .
2. الحسابات الجارية لدى البنوك .
3. الارصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية .

تطبيق معيار IFRS9 في مصرف الشرق الاوسط للتنمية والاستثمار :

بهدف اكتشاف مدى واقع تطبيق معيار IFRS9 في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار والتنمية، قد تم فحص التقارير السنوية للمصرف وكانت النتائج كما مبينة في الجدول الاتي:

جدول (1) : واقع تطبيق معيار IFRS9 في مصرف الشرق الاوسط للتنمية والاستثمار

1.هل يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية عن طريق اثبات عملية الشراء والبيع بأستخدام احد الأسلوبين تاريخ التعامل ام تاريخ المتاجرة.												
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا
2. هل يتم تصنيف الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة بناء على نموذج التعاقد اذا كان هذا النموذج يمثل اعمال الوحدة الاقتصادية ام يمثل هذا النموذج خصائص التدفق النقدي.												
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا

3. هل يتم الاعتراف بفروقات تقيم الموجودات المالية (حقوق الملكية) المقاسة بالقيمة العادلة ضمن الارباح والخسائر او حسب اختيار الوحدة الاقتصادية اظهار تلك الفروقات ضمن الدخل الشامل.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

4. هل يتم القياس بالمصرف بحساب الاعتراف بخسارة التدني (الخسائر الائتمانية المتوقعة) للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

5. هل هناك نظام يعتمده المصرف لتسجيل المؤشرات والمشاهدات التي تدل على وجود تدني بقيمة الموجودات المالية مثل نقض العقد او التعسر في السداد.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا

6. هل يفصح المصرف عن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتمل حدوثها خلال 12 شهر او خسائر الائتمان المتوقعة لكامل مدة عمر الموجود المالي.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

7. هل يتم القياس بالمصرف بحساب الاعتراف بخسارة التدني (الخسائر الائتمانية المتوقعة) للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا

8. هل هناك لجان متخصصة تقوم على تقييم تصنيف الموجودات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع الى موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة او القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر او القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا	كلا

يتضح من الجدول رقم (1) أن مصرف الشرق الأوسط للتنمية والاستثمار لم يلتزم بعرض كيفية الاعتراف الاولي للموجودات المالية في السلسلة الزمنية التي يستهدفها البحث , ويقصد بها هنا الاعتراف (الوقت) الذي يجب ان يسجل فيه المصرف لأول مرة موجوداتها أو التزامتها في الميزانية العمومية، وعلى المصرف اختيار احد الطريقتين اما عن طريق تاريخ التعامل أو تاريخ المتاجرة (التسوية).

ويبين الجدول (1) أن المصرف لم يوضح الية تقسيم الموجودات المالية في جميع السنوات المستهدفة، ويمكن تقسيم الموجودات المالية على الاساس الاول وهو نموذج الأعمال إذ أن هذا النموذج يقصد به الطريقة التي يمارس فيه المصرف نشاطته التي تتعلق بإدارة موجوداته والتي متعلقة مباشرة بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الموجودات المالية ويحدد هذه الطريقة موظفي الادارة الرئيسين في المصرف، اما الاساس الثاني هو خصائص التدفق النقدي، ويقصد به هنا هو هل الاصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة اوقابلة للتحديد مثل السندات.

يوضح الجدول ان المصرف بدأ بتطبيق واحدة من متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع (IFRS9) منذ عام 2016 وهي الاعتراف بفروقات تقيم الموجودات المالية (حقوق الملكية) المقاسة بالقيمة العادلة ضمن الارباح والخسائر او حسب اختيار الوحدة الاقتصادية اظهار تلك الفروقات ضمن الدخل الشامل، اذ ان الاستثمارات المالية في الاسهم (حقوق الملكية) تقسم الى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وتشمل هذه الاستثمارات المالية في الاسهم للمتاجرة و الاسهم لغير المتاجرة، وكذلك تقسم الى موجودات ضمن الدخل الشامل الاخر وهي الاستثمارات التي لايحتفظ بها للمتاجرة وقرر المصرف منذ اقتنائها معالجة فروقاتها من خلال الدخل الشامل الاخر اي اظهار فروقات التقييم ضمن حقوق الملكية.

ويبين لنا الجدول ان المصرف بدأ بالاعتراف بخسائر التدني (الخسائر الائتمانية المتوقعة) منذ عام 2016 اذ يجب على المصرف حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع (IFRS9) الاعتراف بخسائر التدني للموجودات المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المقاسة بشكل الزامي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر والذمم المدينة لعقود الايجار التمولي.

اما التعليق على السؤال الخامس في الجدول اعلاه لم يوضح المصرف في جميع السنوات ماهو النظام الذي يعتمده المصرف لحصر المؤشرات والمشهدات التي تدل على موجودات متدنية وواحدة من هذه المؤشرات هو الصعوبات المالية الجوهرية لمصدر الاداة المالية مصدر السندات مثلا او المقترض او خرق العقد وعدم الوفاء بتسديد الاقساط او احتمالية افلاس المقترض.

ويبين الجدول ان المصرف ملتزم بطريقة قياس الخسائر الائتمانية والافصاح عنها وتسجيلها بحساب مجمع (مخصص) منذ عام 2016 اذ يجب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع (IFRS9) بحساب مجمع مخصص للخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة والمحتمل حدوثها خلال 12 شهر القادمة او خسائر الائتمان المتوقعة لكامل مدة عمر الموجود المالي ويجب حساب خسائر الائتمان المتوقعة لكامل مدة عمر الموجود المالي اذا كانت مخاطر الائتمان لتلك الاداة المالية تزداد بشكل جوهري ويستثنى من هذا اذا كان الموجود المالي تم شرائه كموجود مالي ذات قيمة متدنية.

كما يبين الجدول انه لايوجد قياس للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ عام 2016 والتي تمثل هنا ادوات الدين المحتفظ بها لاستحقاق.

اما ما يخص التساؤل الثامن في الجدول اعلاه حسب هيكلية المصرف الواضحة في التقارير المالية لايوجد لجان متخصصة في المصرف تعمل على تقييم تصنيف الموجودات المالية حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع الى موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة او القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر او القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

نتائج البحث :

1. لم يوضح مصرف الشرق الاوسط للتنمية والاستثمار في تقاريره المالية تصنيف الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة بناء على نموذج التعاقد اذا

كان هذا النموذج يمثل اعمال الوحدة الاقتصادية ام يمثل هذا النموذج خصائص التدفق النقدي ويرى الباحثون ان السبب في هذا حاجة المصرف لتمويل نفقاته الراس مالية او ان الموجود المالي لم يحقق السياسة الاستثمارية فيتم بيعه واذا تم تبني الاختيار الثاني يجعل هذا الامر مخالف للمعيار..

2. لم يتم القياس بالمصرف بحساب الاعتراف بخسارة التدني (الخسائر الائتمانية المتوقعة) للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وذلك كون سوق العراق للأوراق المالية سوق قليل التداول بالسندات ويرى الباحثون على المسؤولين عن ادارة سوق العراق للأوراق المالية وضع اليات المناسبة لزيادة التعامل او التداول للسندات.
3. اهتم المصرف بالاعتراف بفروقات تقيم الموجودات المالية (حقوق الملكية) المقاسة بالقيمة العادلة ضمن الارباح والخسائر او حسب اختيار الوحدة الاقتصادية اظهار تلك الفروقات ضمن الدخل الشامل وذلك كون هذه الفروقات تأثر بشكل اساسي على القوائم المالية وعلى حقوق الملكية بشكل خاص التي تعتبر من اهم احتياجات مستخدمي المعلومات.
4. لم يوفر المصرف نظام يعتمده المصرف لتسجيل المؤشرات والمشاهدات التي تدل على وجود تدني بقيمة الموجودات المالية مثل نقض العقد او التعسر في السداد حيث تأتي هنا مسؤولية البنك المركزي في التوجيه والمتابعة لعمل مثل هذه اللجان التي تعمل على تطبيق وسلامة المعايير الدولية..

المصادر

[1] ابراهيم، نبيل عبد الرؤوف إبراهيم 2018 (التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والاثار المترتبة علية من منظور كفاية راس المال النظامي دراسة تطبيقية) المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد42 العدد2.

[2] اسماعيل، سيف الدين امجد، وعلي، سعاد عياش، (2021)، " الامكانات والتحديات لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في المصارف الليبية والعراقية – دراسة مسحية "، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1.

[3] اسماعيل، شيماء احمد، وحسين، علي ابراهيم، (2022)، " تأثير الافصاح السردي في تكلفة رأس المال في ظل تبني معيار (IFRS9) دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60.

[4] الامير، محمد المهدي 2019 (الاثار المحتملة من تطبيق معيار IFRS 9 على انظمة المعلومات المصرفية) مجلة الفكر المحاسبي، المجلد23 العدد2.

[5] البنك المركزي المصري 2018 (كتاب دوري رقم 42 بشان تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية9 IFRS)

[6] التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للتنمية والاستثمار 2009–2021

[7] حسونة، محمد لطفي، (2017)، " المعالجة المحاسبية لأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 – دراسة مقارنة "، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 4، كلية التجارة – جامعة عين شمس.

[8] السراج، مصطفى خالد شوكت، والعبدون، أشرف فارس، (2023)، " أثر تبني معيار (IFRS9) في مستوى الاداء المالي في المصارف العراقية – بحث تطبيقي "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد الخاص.

[9] صالح، صبحي محيميد، ورشيد، ريبين طيب، (2021)، " أثر تطبيق معيار الادوات المالية (IFRS9) في الحد من تماثل المعلومات – دراسة كمية على عينة من المصارف المحلية والعربية "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54.

[10] عامر، طارق حسن عامر 2017 (الالتزامات بمتطلبات المعيار الدولي لتقارير الابلاغ المالي) مؤتمر اتحاد المصارف العربية، شرم الشيخ.

[11]عبد الله، محمد عدنان، وحسين، علي ابراهيم، (2023)، " العلاقة بين جودة الارباح وتعقيد التقارير المالية في ظل معيار (IFRS9) – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 62.

[12] فرج، شعبان 2014 (العمليات المصرفية وادارة المخاطر) جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[13] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014 (المعيار الدولي للتقرير المالي 9 الادوات المالية).

المصادر الاجنبية

[1] Jose J. Canals- Cerda , 2020 "From Incurred Loss to Current Expected credit loss (CECI) A forensic Analysis of the Allowance for Loan Losses in Unconditionally Cancelable Credit Card Portfolios, working paper , electronic copy , consumer finance institute.